

❖ الوجه الباطني للإستبداد والتسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية:
قراءة في التجربة الديمقراطية المتعثرة في الجزائر•

(3-11-5)

• بومدين بوزيد•

"عقلانية المعلوماتية" تتجاوز عقلانيات وحدثات سابقة وتضع لنفسها الكوجيتو الخاص بها في عالم يتجه نحو عولمة يرى فيها بعض فلاسفة هذا العصر الغلبة والانتصار للنمط الليبرالي الغربي، وهي نهاية (قيامة) بطريقة لم تتحدث عنها الأديان وكتب نهاية العالم بهذا الشكل، وإن كانت فلسفة "الإختلاف الدريدية" تنتقد هذه الأفكار الأمريكية بخصوص النهايات وتسخر من المنطق الداخلي الذي تتميز به فهو منطق هيمني يتسم بالغرور.

مهما كان الخلاف حول فلسفة النهايات، وهل فعلاً ينتهي العالم إلى النمط الليبرالي الغربي أم سيكون الصراع بين القيم والعقائد ويرتسم العالم على أساس الشرق والغرب؟، فإن نصيب العرب في هذه العقلانية الجديدة يكاد أن يكون غائباً في ظل استمرار للإستبداد وإشكالات فكرية وسياسية وهمية ظلت تلاك منذ قرن من الزمن، لم نحقق الإقلاع النهضوي وظلت الخطابات الشعبوية المشبعة بقيم التخلف مهيمنة واستمرت ببقاء الدولة الوطنية القائمة على العسكر ومنطق القبيلة التي كان من المنطق التاريخي أن تبقى مرحلة زمنية كحاجة تاريخية ثم تزول، ولكنها للأسف استمرت فخلقت الدولة الهجينة وتآكلت من الداخل وأفرزت نقائضها، نقائض

• قدم الى اللقاء السنوي الرابع عشر.

• كاتب وباحث أكاديمي - جامعة وهران - وهران - الجزائر

1

مسودة يستفاد منها في البحث العلمي ولا يجوز التصرف فيها بأي شكل.

www.arabsfordemocracy.org

تفكر بنفس الآليات، فبقيت المرجعيات والمحددات التاريخية والعشائرية هي الحاضرة دومًا والتحكم إلى المقدس في حالات التنازع والتقاتل.

إن هذا الخط وإزالة الحدود الفاصلة بين الأنظمة الفكرية أو الدينية أو الشعائرية هو المؤدي إلى إنتاج مقولات إعدام الآخر الممتلك لأنظمة فكرية غير هجينة وتفرق بين ما هو ديني وديني وما هو ماض وما هو حاضر، هذه الأنظمة تتسم بالتمايز والوضوح، وهو بهذا الانفصال وطابع العلمية يشكل خطرًا وتهديدًا على الأنظمة غير المقننة والمحددة والتي تتسم في الغالب بطابع التداخل ولا تستطيع التحرر من هيمنة "الذاكرة" بل على العكس أحيانًا هذه الأنظمة هي التي تهيمن على هذه الذاكرة باحتوائها وتأويلها تأويلًا أحاديًا ضيقًا نفعيًا، ومن هنا يكون العجز إما في إقامة الحوار مع "أنظمة العقل" المتحررة من المرجعية الذاكرة المستبدة أو في إنتاج مقولات حدائية، أو في الإجابة عن التحديات الراهنية.

والأزمات المنهجية والمفهومية في الفكر العربي المعاصر ترتبط في جزء منها بهذه الأنظمة الذاكرة التي انتعشت أكثر في بلدان عرفت باسم "الدولة الوطنية" المفنقة إلى الشرعيات العقلية ماعدا الشرعية التاريخية. ولعل ارتباط جزء كبير من المثقفين العرب بتتظير هذه الذاكرة هو الذي حال دون إبداع فكر عربي حدائي دون مرجعية ماضوية أو حاضرة (ماركسية أو فلسفات غربية أخرى) هي ماض بالنسبة لنا ليس بالمعنى الزمني. ولكن بالمعنى الحضاري بمقياس الإبداع والتجديد والقدرة على تبيئة المفاهيم والمنهجية التي نتأثر بها، فهي ماض رغم زمانيتها، ولأنها كذلك استجابة لوضع وقيم حضارية تتميز عنا.

مهما كانت الخطابات الثقافية أو السياسية اليوم المحددة بآليات هي في جوهرها - كما قلت عائقًا - أمام القدرة على التجديد والإبداع والمشاركة المثلية في الحضارة الإنسانية القائمة والتي ستتطور بسرعة في القرن الجديد، فإننا بالتأكيد ستفرض علينا هذه العولمة التخلي عن كثير من القضايا المستهلكة في فكرنا العربي المعاصر، كما سنتخلى اضطرارًا عن الاحتكام إلى

الشرعيات التاريخية أو إلى المقدس أو البقاء ضمن التأطير العشائري أو بناء الحسابات السياسية على أساس نصيب الغنيم.

الإجتهدات المتنوعة اليوم في حقل الفكر السياسي والأخلاقي - الإيطيقي في الغرب يمتد فضاءها النصي والممارساتي من الأنواريين في العصر الكلاسيكي مثل "جون ستيوارت مل"، و"جون لوك"، و"روسو" إلى أبرز مفكر أمريكي اليوم "جون راولس" John Rawls صاحب كتاب "نظرية العدالة" الذي صدر سنة 1971 بالإنجليزية وترجم إلى الفرنسية عام 1987، وقد لقي رواجًا كبيرًا وترجم للغات أخرى وللأسف لم يترجم إلى العربية إلى اليوم حسب علمي رغم أهميته الآتية بالنسبة للعدالة المريضة عندنا ووضع حقوق الإنسان المتدهور. (1)

كما يتم التوجّه نحو مايسمّى "إيطيقا السياسة" أي البحث في قيم وأخلاقيات الممارسة السياسية، وهذا له علاقة أيضا بما يسمّى "أخلاق وثقافة التواصل" (2)، هي دراسات وأبحاث لقيت رواجًا بعد سقوط السوفييت وهيمنة أمريكا، وكانت الأطروحة المشتركة إعتبار الأنظمة التوتاليتارية التي أنتجت الحربين العالميتين رمزًا للشر بل هي الشر بتعبير صاحبة أشهر نظرية حول الأنظمة الشمولية "حنا أرندت" (3)، ويحاول الإعلام الأمريكي اليوم وبعض الأوربيين بعد 11 سبتمبر تصوير هذا الشر مستمرًا من خلال الإرهاب. (4)

ما يلفت الانتباه في المراجعات والإجتهدات الحاصلة في مثل هذه الأعمال، هو نقد الليبرالية المعاصرة واعتبارها منحرفة عن المبادئ الإنسانية التي قامت من أجلها، سواء في تحويل المواطن إلى أداة كبقية الأدوات والتكنولوجيا، وقهره داخل المؤسسة، ومن هنا الحديث عن العدالة بمعنى إعادة فرديته وإنسانيته في مؤسسات عادلة تتواصل معه كإنسان، وهناك أيضًا الاهتمام بقضية "الجماعية" أو "حقوق الأقلية، خصوصًا اللسانية" ويعتبر الفيلسوف الكندي "شارل تايلور" (5) أبرز المتحدثين عن هذه المسألة، فمسألة الهوية تطرح كمشكل "عدالة

توزيعية"، ويطرح هذا المفكر وزملاؤه في هذا الميدان صيغة "المواطنة المتعددة- ثقافياً"، أي عدالة توزيع "الحقوق الثقافية" التي تسمح باحترام الفرديات، التي تبنى أساساً على "حقوق الجماعة" ثقافياً⁽⁶⁾، وهنا نلمح النقد القوي للعصر الأنثوري الذي أعلى من شأن حقوق الفرد، فالتعبيرات الثقافية المتنوعة هي "حقوق جماعية" ومحكومة بثلاثة أسباب عقلانية: [حيادية الدولة، وفردانية أخلاقية، ومبدأ الإنصاف، أي أن كل مجموعة تأخذ نفس الحق].

أما نحن في المجتمعات العربية - خصوصاً دول المغرب العربي- فمازلنا أمام خيار واحد، خيار النموذج الأنثوري البحت في صيغته الفرنسية التي ورثنا جزءاً منها رديئاً، والمستهلكة تقليدياً وتكراراً بوعي أو بغير وعي عند بعض ليبراليينا (المثقف أو السياسي)، فهناك اليوم صيغ واجتهادات عديدة إلى جانب ميراثنا الحضاري، ولو أنه - أي هذا الميراث- في سنيته الرسمية المعتمنة⁽⁷⁾ فيما بعد مغلف ومحكوم ومغلق بفكرة "المستبد العادل" الذي لم يكن عادلاً، وبقاعدة "إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن"، وهنا نتذكر الرحالة "أبا حامد الغرناطي" حين أوّل الحديث النبوي التالي - ولا يزال هذا صالحاً أي التأويل إلى اليوم - "الدنيا قبر المؤمن وجنة الكافر"، وتأويله: أن المؤمنين يعيشون قبراً بظلم حكامهم وطغيانهم والكافرين في نعمة جنة العدل والخير، لقد مرّ هذا الرحالة بدول أوربية كانت بدأت تنهض في القرن الثاني عشر والثالث عشر ميلاديين.

إن عملية التواصل أو القطع مع بيئتنا التاريخية وذاكرتنا يختلف من بلد عربي لآخر، فالجزائر ليست السعودية أو المغرب مثلاً، فالاختراق الكولونيالي -الليبرالي ضرب كل مايمت بصلة لتركيبية السلطة التقليدية، ولكنها ساهمت في خلق نمط دولة خرجت من رحم المرحلة السابقة مازالت مستمرة معنا، سواء في البنية الإدارية أو بعض المدونات القانونية أوبعض القيم السائدة في الحكم والتسيير، وهو عامل كان وراء الهزات العنيفة منذ أحداث أكتوبر 1989 وما لحقها من توقيف الانتخابات بداية التسعينات من القرن الماضي، فما زال اللاإستقرار هو

الاستقرار وهو الشيء العادي، وقد يستمر لسنوات أخرى، إنه التدهور السياسي وتعدد المتاهات والمخارج ويبرز ذلك جليا كلما أقبلنا على انتخابات ما.

ففي الجزائر ستبقى الهوية مصدراً للنزاع وقد يكون هذا النزاع إبداعياً إذا كان حضارياً ويوعي ولكن حين يصير متكئاً سياسياً أو لتحافظ بها الجماعات أو الطوائف العرقية واللغوية على بقائها واستمرارها فإنه ينتج الصدام والعنف والإقصاء والكرهية، إن هويتنا الوطنية مأزومة اليوم والمتقف تقريباً غائباً لا ينتج المعرفة المتعلقة بهذه المسائل ولا يجيب عن التحديات الراهنة، ماذا تصنع هوية يراد لها أن تستمر بالقرارات وتأسيس المجالس العليا أو يكون مطلب لرفض بقرارات لجزء منها؟ إن الذين يقررون أو يرفضون مهما بدا لنا من تعارضهم فهم عقل واحد ينتج نصاً واحداً ويكرسون آليات واحدة، والمتقف العربي له إمكانية المساهمة الفعالة في كشف المنطق الداخلي لهذا التفكير وعوائقه المنهجية وتحليل وسائله المفهومية بتلمس العناصر المشتركة التي تجعل ما يبدو متعارضاً ومتناقضاً على مستوى الخطاب هو عقل واحد يكرس نمطية في التفكير مستنسخة، ومن هذه العناصر:

1- الصراع حول امتلاك المقدس.

2- الثنائيات والتلفيقية.

3- نمذجة التفكير. (8)

واللاستقرار هنا معناه عدم رسوخ المؤسسات وسيادة القانون، فهناك تداخل للصلاحيات والتأويلات الفاسدة للقانون، كما كان ومازال التأويل الفاسد للتاريخ والذاكرة، فلا فاصل بين المشرع والمنفذ والمعاقب -كسر القاف- وتبرز هذه المظاهر أكثر في الدولة المفتقدة للشرعية الديمقراطية أو التي تنتقل إلى حصر السلطات في يد الزعيم، وفي مجتمعاتنا هناك سهولة في بروز الفردانية الملهمة الكاريزمية التي تكون مبشرة ومنذرة على الطريقة النبوية المهدوية، فهناك المكونات النفسية والاجتماعية التي يتم في أي لحظة استدعاؤها وتنشيطها⁽⁹⁾، قد تكون

حاجة تاريخية في ظروف معينة للتحرير أو لدرء الخطر الخارجي، ولكن في الظروف العادية تكون وبالاً على الديمقراطية والحريات.

وغالبا ما تكون الشخصية المنفردة بالسلطة مريضة، فهي تسعى نحو القهر وترى ذاتها لها الفضل في التاريخ وتعيش وهم "الدين" - بتسكين الياء- أي أن الآخرين عليهم ديننا يردونه، فنكون علاقته بأمته علاقة مديونية، ويصاحب هذه الهستريا ثقافة وقيم تعمل على تنشيط مخيال الزعامة، وتصوره على أنه هو المنقذ، وتصوروا معي حينما يطرح السؤال التالي: وهل يوجد أفضل من هذا الحاكم؟ إنه الخطيب المفوه، هل يوجد بليغ مثله؟ لاحظوا مازال البيان سحراً عند مثقفينا وفي تنشيط مخيلنا، هي الخطابة التي يستمتعون بها ويتوهمون الخروج من التخلف والفوضى والعنف⁽¹⁰⁾، ومن هنا يمكن كذلك فهم التعاطف مع صدام ضد الأمريكيين الذي يحيلنا على صورة جمال عبد الناصر أو بومدين، إنه تعاطف الذين يشعرون بالعدوان والظلم من الغرب ويتوهمون أن هذه الزعامات المحنكة للذاكرة والتاريخ هي التي تخلصنا من إسرائيل والغرب وتعطينا التفوق، في حين أنها لن تجلب سوى مزيد من المآسي.

أليس من العجب أن يُتصور لاحقا إنه ولي من أولياء الله⁽¹¹⁾ مادامت المشايخ الطرقية يدعون له بالنصر؟، ويذكروننا هؤلاء بما قام به بعض أجدادهم في الدعوة بالخير والنصر لبعض البايات والدايات في العهد التركي الذين تميز عهدهم بالظلم وسفك الدماء؟ إن هؤلاء لا يدركون التصوف في جوهره النقي كما نقرأه في الحكم العطائية أو نصوص محي الدين بن عربي أو غوثيات سيدي أبي مدين التلمساني، أو ما تركه من آثار الأمير عبد القادر الجزائري⁽¹²⁾

إن مفهوم الشر⁽¹³⁾ رغم أصوله اللاهوتية والأسطورية يتكرر ويتجسد أساساً من خلال طبيعة الأنظمة، فالشر في الجزائر منذ سنوات هو الإرهاب والتسلط الذي قد يدمر كل شيء، وهو تسلط مرتبط بمجموعات المصالح، فما معنى اليوم أن نتهاوى إلى هذا الحضيض وبدل الخلاف

حول الأفكار والقيم والمشاريع والبرامج نختلف حول الأشخاص فتكون العصبية والعشائرية وعقلية اللصوصية هي المستحكمة، والتطورات الحاصلة اليوم هي إنزلاقات خطيرة نحو ضرب مظهرين كان علينا تطويرهما وتحديثهما، الظاهرة الحزبية بتفتيتها وإفراغها من محتواها وجوهر معارضتها، والظاهرة الإعلامية بتكميم الأفواه وسجن الصحفيين⁽¹⁴⁾، في حين يتم إغداق الأموال ومسح الديون ونسيانها لجرائد أخرى تهتف باسم الرئيس وتعلن كل معارض، ولا يستحي بعض مالكي هذه الجرائد في الإشادة بدور الأمن باستجواب وسجن الصحفيين ويدافعون عن بوتفليقة بلغة مبدئية وهم في ذلك يبرزون بمواقفهم ويحاولون الضحك على القارئ، فبعضهم لا علاقة له لا بالمهنة الإعلامية ولا بالسياسة⁽¹⁵⁾.

إن أنظمتنا العربية لم تستطع تجاوز الإستبداد كشكل تسلطي أو كسلوك يومي في المؤسسات وحتى كثقافة وقيم، بل يتواجد أحياناً حتى في الأحزاب المعارضة التي تطالب بالديمقراطية، هي أشكال انتقادها "عبد الرحمن الكواكبي" في القرن التاسع عشر. ومازالت قائمة بل أحياناً بصورة أسوأ، بعضها - أي هذه الأنظمة العربية- يتهاوى بفعل القوى الخارجية والضغط الدولي⁽¹⁶⁾.

هناك أنظمة عربية ذات طبيعة معقدة قد تتداخل فيها مراحل مواصفات سلطوية في وقت واحد وتتمحي التمايزات، قد يسميه البعض الهجانة⁽¹⁷⁾. ولكن يمكننا تسميته بـ"سلطة العصب المقرصنة"⁽¹⁸⁾، فليست بالأحزاب أو التنظيمات الواضحة، هي مجموعات تشكل عصب أو قبائل تتنازع حول المال والاستحواذ على مصادر القرار. وبالتالي هي ذات سلوك قرصني مدمر، والمثال هنا الجزائر، التي يفاخر مسئولوها وبعض مثقفيها العوام بالديمقراطية وأنها دولة المؤسسات.

إضافة إلى ما يتحدث عنه الكثيرون من تسلط الجيش⁽¹⁹⁾ والعصابات المافياوية على الحكم، هناك عوامل أخرى يمكن ذكرها ووصفها وهي ضرورية في فهم طبيعة التسلط في النظام

الجزائري الذي قد يكون مرتبطاً أحيانا بطبيعة الحاكم أو الجماعة الحاكمة، وإذا ما أردنا مقارنة فهم طبيعة الحاكم عندنا -رغم طبعاً التباين والتمايز أحياناً- يمكن ذكر العوامل الثلاثة التالية التي تشكل طابع الهيمنة الفردية وتخلق المحاكاة حتى عند المسؤولين على مستويات أخرى في السلطة:

1 "المديونية التاريخية" التي يتميز بها الحاكم، وهي شعور وقناعة متوارثة عند جيل معين ومجموعة معينة ترى أن البلد والشعب مديونان لهم بكونهم قادوا بلدهم إلى الاستقلال، وبالتالي فإن انتخاب الشعب لهم وقبولهم والرضى بهم والهتاف بحياتهم هو ردّ لهذا الدين - بفتح الدال وتسكين الياء- والشعور ب"المديونية التاريخية"، أي كون الآخر يؤدي دينا في علاقته بالحاكم لا توجد عند الأنظمة الديمقراطية المعاصرة اليوم، قد لا يصرح الحاكم العربي، بذلك ولكنه يعاني منه كحالة مرضية تطورت واستعصي علاجها، خصوصاً إذا كان البعض من هؤلاء عُزل وحرّم من السلطة، ويعود إليها محملاً بالغضب والحنق، ويبالغ محيطوه ومناصروه في اعتباره المنقذ الوحيد لهذا البلد ويُصدّق ذلك هو نفسه ويتحول لديه إلى حالة نفسية مرتبطة بالشعور بالمديونية التاريخية، ومن هنا علاقته مع التاريخ علاقة تسلط ويحاول فرض قراءته هو للأحداث، بل قد يحتكر إنجاز الدولة في مرحلة ما لنفسه باعتبار هو أحد أعضاء القيادة حينها، وآخر قد يختار مرحلة أخرى تقيم كمرحلة تقدم وإنجاز.

2 -"المزاجية المتقلبة": قد يقع التعارض والتناقض في موقف هذا الحاكم أو ذاك على اعتبار مصلحة أو إستراتيجي وتكتيكي في مقارعة خصومه والانتصار عليهم، ولكنه قد يعود إلى طبيعة مزاجية متقلبة يبيت على حال ويصبح على حال أخرى، يرضى اليوم عنك وغدا هو ساخط عليك، وقد كتب أجدادنا في نصوصهم الخاصة بالإمارة على أن هؤلاء قد يفسدون الملك والحكم ولزمهم الردع من المستشارين والمقربين إذا كانوا مخلصين غير متملقين ومتزلفين، وقد لاحظ ذلك "ابن المقفع" وغيره الذين عاصروا خلفاء وأمراء من هذا النوع، هذه

المزاجية قد تعود إلى طبيعة الطفولة المحرومة، ولكن بالتأكيد أن الشعور بالمدينونية التاريخية له حضوره في طبيعة هذه المزاجية المتقلبة.

3 "الوهم بالمهدوية" نستعمل هنا "المهدوية" كحالة نفسية يشعر به الحاكم أو يعتقد بها مناصروه، وليس كمذهب ومعتقد فلها سياقاتها التاريخية والثقافية، ولكنها حالة مركبة قد تتهل من المتوارث الديني والعقائدي لفكرة المهدي المنتظر، أعجبي تعبير زميل لي بالجامعة حين راح بوتفليقة ي دشّن حملته الأولى للرئاسيات "أنه بدأ من تأبين بومدين" (20) جاء وفي ذاكرة الشعب صورة ذلك الشاب ذو الصوت الرخيم البليغ وهو يؤين الراحل هواري بومدين في مقبرة العالية، إنه تأبين لمرحلة سابقة وليس لشخص الرئيس ثم اختفى ليعود كهلاً ولكن بنفس الصوت والبلاغة لا ليؤين ولكن ليعث هو من الرماد طيراً يلتف حوله بعض مشايخ الزوايا ويصورنه الطير المبارك الآتي بالغيث، يعيد استحضار صورة البرنوس وصورة بومدين وصورة الجماهير الهاتفة بالوطنية في زمن الإنكسارات والدماء البريئة التي يلعقها الإرهابيون متلذذين بموتاهم، يحاول التماهي مع ذلك الزمن السبعيني تاركاً تأثيراً نفسياً عند الجماهير أنه المنقذ والمصلح الذي يجمع هذه الأمة على كلمة سواء ويصلح ما أفسده الآخرون. وقد تتلاقى هذه الحالة المرضية مع إعتبارات مصلحية سواء عند هذا الحاكم أو عند مجموعات أخرى ترى في ضرورة بقاء هذا الحاكم الفرصة التاريخية، أما المعارضون فقد لا يختلف بعضهم عن هؤلاء القراصنة الجدد.

نحن في حاجة إلى عمليات حفرية أركيولوجية - بلغة فوكو - (21) للكشف عن بنية الاستبداد في أنظمتنا العربية، وهذا يتطلب الاستعانة بالحقول المعرفية الإنسانية الجديدة كعلم الدلالة والأنثروبولوجيا والهيرمينوطيقا واللسانيات وفلسفة التاريخ والمستقبلات، فتحليل الخطاب السياسي الرسمي أو المعارض يحتاج إلى فهم الدلالات وكشف البواطن من خلال منهجيات هذه العلوم الجديدة، وفهم السلطة العربية وتناقضاتها يقتضي ربط ذلك بالجذور والميراث التاريخي

والتدخلات المالية والمصلحية والنفوذية، كما أن فهم طبيعة الحاكم - التي هي أحياناً مرضية - تحتاج كذلك إلى إعمال سرير إكلينيكي لتحليل الطبيعة الإستبدادية المرضية.

إن وصف الاستبداد أو التاريخ له خطوة أولية ولكن الخطوة الأهم والأعمق هي كشف ومعرفة هذا الأسبداً في عملياته المعقدة واستمراره معنا إلى اليوم، أي فهم الآليات التي يسود بها، وقد أشرنا آنفاً إلى عوامل ترتبط أساساً بظاهرة الزعيم الذي يتماهى مع الدولة ومع شعبه، قد يستطيع السياسي المعارض والمتقف المحلل غير المجن في هذه الأنظمة رؤية ذلك وكشف أغواره، ولكن هناك حالات ومراحل أخرى يصعب فيها كشف ماهو إستبدادي وتعسفي ومهلك للعملية الديمقراطية، أقصد بهذه الحالة، حين يبدو للعيان أن هذه الدولة أو تلك تسير نحو الديمقراطية، أو هي فعلاً دخلت التجربة وتسير نحو عملية تداولية في ممارسة الحكم، قد تبدو للعيان الظاهري أن هذه ديمقراطية، بفعل واجهة التعددية والانتخابات التزيينية، التي تخفي القبح السياسي المستتر، ففي الجزائر منذ أربع سنين أو يزيد قليلاً أعطيت إعلامياً صورة البلد الديمقراطي لأنه تجاوز محنة الإرهاب ويومه الدموي الذي ميز ما يسمى بالعشرية السوداء، ولأنه استطاع العودة إلى الحضيرة الدولية فنشطت دبلوماسيته وعادت السفارات والطائرات إلى مطاراتها وحققت صرفاً احتياطياً معتبراً من الغاز والبترو.

إنها صورة في حاجة للمناقشة والفحص وكشف ألوانها الغامضة والداكنة وفي نفس الوقت تأويل ألوانها الواضحة البراقة الخاطفة، وقد ساهم بعض الإعلاميين العرب في تزيين هذه الصورة وخلق الوهم كما يخلقونه حول أنظمتهم الإستبدادية باعتبارها ريادة في الحريات أو الحداثة أو مقاومة العدو الصهيوني، ولعلنا جميعاً نتذكر بداية التسعينات حين كان يصر الكثيرون على أن الجماعات الإسلامية في الجزائر من غير الممكن أن تكون هي الحاملة للسلاح ضد إخوانهم، حتى بهت الذي كفر بعد 11 سبتمبر، وكيف أن السعودية معقل المرجعية السنية الوهابية تعاني اليوم من الإرهاب.

صحيح أن التجربة الجزائرية اليوم في الديمقراطية متقدمة خطوات عن بعض البلدان العربية من دون المزايدة والتفاضل الذي هو عملية عقيمة يقوم بها بعض القادة العرب حين الحديث عن بلدانهم أو بعض المثقفين الواهمين، مازلنا نتحدث اليوم مثلاً بمرارة كبيرة عن أكثر من سبعة آلاف مفقود في الجزائر، وعن التعسف في استخدام السلطة وسجن الصحفيين والتضييق في الحريات.

وبلغة مفهومية فوكوية نحن محتاجون إلى لغة حفرية أركيولوجية للكشف عن باطن الإستبداد والتسلط في ظاهر من قبله الديمقراطية، وحرية الإعلام وحقوق الإنسان، ففي أزمنة تاريخية تكون العملية معقدة وصعبة في كشف النقيض الداخلي وفهم آلياته في خارج يبدو للعيان واضحاً وبراقاً، وهو تداخل تجيده السياسة ليس كفن كما قيل، ولكن كحيله ودهاء ومكر، كلعبة غير شريفة، هم - أي الساسة - كلاعبين يخفون منشطات نجاحهم، يخفون زيفهم، إن السلطة العربية عندنا تخفي هذا الباطن في مراحل تاريخية معينة، كما تخفي الهوامش والأطراف وتقمعها لتبقي على المركز وقوته وهيمنته، وتصور الهوامش والاختلاف مصدر خطر على الوحدة الوطنية والديمقراطية والتقدم، فقوى الهوامش والأطراف⁽²²⁾ في علاقاتها الصراعية والإختقائية والجدلية مع قوى المركز ينبغي دراستها تاريخياً واليوم، فهناك حسب أركون قوى أربع تحاول تهميش قوى أربع أخرى وتحولها إلى بقايا لا حول لها ولا قوة، وهي - تشكيلات الدولة ضد مجتمعات قبلية مجزأة وهي:

- الكتابات المقدسة ضد الحالة الشفهية.

- الثقافة الفصحى ضد الحالة الشفهية.

- الأثذوكسية الدينية ضد الخروج على الأرثوذكسية.⁽²³⁾

وللكشف عن بعض هذه الممارسات الباطنية لقمع الحريات والإستبداد يمكن ذكر الأمثلة التالية:

الوجه الخفي لإعلام مكّم

رغم تميز الساحة الإعلامية بالتعددية والحرية، وهو مكسب ديمقراطي دفع ثمنه كوكبة من الصحافيين الشهداء الذين راحوا ضحية العمليات العنيفة، وهي تجربة متميزة في الجزائر، ولكنها ناقصة، لأن هذه التعددية لم تشمل إعلام الصورة، فما زال التلفزيون من احتكار الدولة، وهو احتكار قصدي، وقد لعب هذا الجهاز دوراً كبيراً رغم تقليديته ومنافسة القنوات الأجنبية له دوراً في نجاح الرئيس الحالي في انتخابات أبريل الرئاسية الأخيرة.

هذا القطاع محكوم بآليات قانونية ومالية تجعل من الصعب الآن المعارضة، من بين هذه الآليات، وضع مدونات قانونية تخص المهنة الإعلامية، بها مواد قانونية عامة تفتح مجالاً واسعاً للتأويل وتعسف القاضي في حالة إذا ماتوفرت الظروف السياسية على القمع والتضييق، إلى جانب خضوع الصحف لمطبعة الدولة الوحيدة، فيسلط على بعض مالكي هذه الجرائد سيف الديون تجاه البعض ويترك لأخرى الحرية وتسديد الديون متى شئت، وهذا وفقاً لمواقفها من النظام والسلطة والرئيس، كما قد تلجأ السلطة إلى البحث عن ثغرات قانونية أو أخطاء يرتكبها الصحافيون المعارضون للزج بهم في السجون أو توقيف جرائدهم.

مؤسسات تشريعية ظاهرها الإستقلال

إن التنصيب على خلق غرفة تشريعية ثانية تسمى "مجلس الأمة" ثلث أعضائه معينون من الرئيس، كان القصد منها وضع عقبات أمام أي احتمال للمعارضة والضغط من البرلمان "الغرفة الأولى"، منذ صدمة فوز الإسلاميين في بداية التسعينيات تشرع السلطات قوانين تحت نفسية هاجس الخوف من الفوز بالأغلبية، وبالتالي لا تضع في الاعتبار ما تتطلبه العمليات الديمقراطية أو الشرط التاريخي للديمقراطية كممارسة، ولكن لوضع حد أمام إكتساح الإسلاميين

للساحة السياسية أو تيار راديكالي آخر مهدداً لوجود السلطة حالياً، إذن القوانين تشرع تحت هذا الهاجس الخوفي، وهذا ما يخلق منها قوانين ردّ فعل ويكون فيها التحايل والتأويل الفاسد. فالخلاف السياسي والتباعد كان يفصل فيه الجيش سابقاً، وهو قوة ترتدي حين التدخل قوة القانون وحماية الدستور أو ما سموه سابقاً "حماية الجمهورية"، التأويل السيئ الغرضي حاضر دوماً ولكل مرحلة لباسها، فهو ينتقل من الحفاظ على قيم الثورة سابقاً إلى الحفاظ على الجمهورية إلى الحفاظ على احترام القانون، يفصل فيه قانونياً ولكنه في عمقه فصل ضدّ القانون، لأنه حشر لخلاف لم يسوّى سياسياً، ومعروف أن العمل السياسي له قنواته ومعجمه ومرجعياته.

كما أن المؤسسات التشريعية محكومة بآليات تجعل منها خادمة لمصالح المجموعات وليس للدولة، ويمكنني أن أعطي هنا مثلاً على الإنتخابات البرلمانية التي باتت منفذاً للفئات الوسطى المقهورة لتحسين ظروف معيشتها أو للدخول في شبكة المصالح والريع، وهي فئات أغلبها قادم من قطاع التعليم، كما أنه بالنسبة للأحزاب المرتبطة بالرئيس يكون إختيار المترشحين النواب سواء في المجالس البلدية والولائية أو المجلس الوطني، خاضع لموقف التقارير الأمنية، وأحياناً لتزكيتها، أم في جهاز العدالة فهناك آليات قد تؤثر على مساره، كترقية القضاة الخاضع لعامل الخنوع للسلطة ولجماعات المصالح، فالقاضي يبقى تحت رحمة الراضين عنه أو الساخطين عليه، ولننتذكر هنا ما جرى من خلاف حول نزع الإعتقاد لحزب جبهة التحرير الوطني وحلّه حين أعلن أمينه السابق جبهة الحرب ضد رئيس الجمهورية.

تدجين الأحزاب وابتلاعها

الظاهرة الحزبية اليوم لم يعد لها من التأثير بعد أن تحول بعضها إلى لجان مساندة للرئيس، أو أضعفت من يشهر سلاح المعارضة، فهل يمكن القول أن التجربة الخلافة التناحرية السياسية الحاصلة في بيت "جبهة التحرير الوطني" والتي انتهت إلى تجميد نشاطه وأرصدته

من طرف القضاء الجزائري، تعبير ممسوخ عن التدني في الممارسة السياسية والديمقراطية؟ كونه كان بداية خلاف حول "شخص الرئيس" الحالي للجمهورية؟، فهو الانزياح الفاسد سياسياً نحو الأشخاص بدل البرامج والإيديولوجيات والأفكار، وهي مساحة تتسع لنتنقل إلى مستويات أخرى في العلاقات المدنية والإدارية والسياسية، ليصير مفصل الخلاف هو: من مع الرئيس ومن هو ضد؟ إنه مستوى ابتدائي سياسي لا يخدم لا التجربة الديمقراطية المخففة في الجزائر ولا حتى الرئيس في حد ذاته أو برامجه أو مشاريعه، إن لحظات التقدم التي أنجزها بوتفليقة كالوئام وزيادة احتياطي الصرف مثلاً من المفروض أن تحمي ديمقراطياً، وأن يُدير التوازن في العملية الصراعية، لا أن يكون العمل على وأد الظاهرة الحزبية بتحويلها إلى أشبه بلجان المساندة أو يتم ابتلاعها.

لم ندرك بعد جدل المباحدة والملائمة، المباحدة عن مرجعيات تقليدية كالزعاماتية وتداخل السلطات وتأويل القانون لصالح القوي، وتغليب الدولة على الحزب وحشر الجيش في القضايا السياسية، وهي مباحدة مطلوبة اليوم لتكون الملائمة مع قيم صاحبت هذه المظاهر ولم تكن نتاجها بل الظرف التاريخي وقيم الروح الثورية هي التي أشاعتها، كالرفض للحقرة والغبن وإحترام القادة التاريخيين وتبجيلهم وعدم الانصياع للإملاءات الخارجية ونبذ العنف، ويكون كذلك التلاؤم مع عهد آخر لا بد أن يقوم بعد هذه التجربة المرّة من التخبط وآلاف الضحايا وسنوات من العزلة الدولية، إننا للأسف أمة تتقدم خطوة إلى الأمام لترجع خطوتين إلى الوراء، إن طبيعة المصالح الريعية والمافايوية هي التي تجعل المجموعات الحاكمة تهاب المسار الديمقراطي وتتلأأ في الذهاب إلى الأمام. كما أنه للأسف في التركيبة البشرية لأحزاب التآلف الحكومية القائمة اليوم ثلث مناضليها من الإنتهازيين وثلث من الرّحل من حزب لآخر وثلث من الغوغاء.